مركز حمورابي

التحول الرقمي في دولة الامارات: البنية المتطورة والرؤى الهادفة

"نماذج التطبيق والاستفادة عراقياً"

التحول الرقمي في دولة الامارات: البنية المتطورة والرؤى الهادفة "نماذج التطبيق والاستفادة عراقياً"

م د. سيناء علي محمود

كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

29 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

شرعت الامارات بالتفكير في التحول الرقمي وحوكمة أنظمتها منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، حيث أطلقت استراتيجية الحكومة الإلكترونية في عام 2001 بهدف رقمنه الخدمات الحكومية وتعزيز الكفاءة، تطورت جهودها بسرعة مع تبني استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (بلوك تشين) 2021 واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، ما مكنها من تحقيق قفزات نوعية من خلال الاستثمار في شبكات الجيل الخامس (5G) واعتماد بنية تحتية متطورة تدعم الاقتصاد الرقمي والخدمات الذكية، ما وضعها في مصاف الدول الرائدة عالمياً في هذا المجال.

وتبوأت الإمارات مراكز متقدمة في العديد من المؤشرات العالمية إذ حققت المركز الرابع عالميا في استخدام شبكات الجيل الخامس والثالث عالمياً في مؤشر الاتصال العام، وجاءت في المركز السابع عالميا في مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، وتعكس هذه المكانة قدرة الإمارات على تنفيذ مشاريع ضخمة مثل المدن الذكية الحكومة الرقمية، والنقل الذكي ما يعزز من ريادتها في التحول الرقمي على المستويين الإقليمي والدولي.

تشكل تجربة الإمارات نموذج يمكن للعراق الاستفادة منه لتسريع عملية التحول الرقمي، فبالرغم من تقدم العراق في هذا المجال؛ إلا انه يحتاج الى تطوير بنيته التحتية الرقمية، وتحسين خدماته الإلكترونية، وتطوير سياسات حكومية تشجع الابتكار، وإن تبني نموذج الإمارات سيتيح للعراق استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات العامة، وتعزيز الاقتصاد الرقمي، ورفع كفاءة القطاعات المختلفة مثل التعليم، والصحة، والنقل وهو ما يسهم في دعم رؤية تنموية شاملة تتناسب مع احتياجاته المحلية.

اولاً: انطلاقة التحول الرقمي في الامارات

بدأت رحلة التحول الرقمي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1982 مع تأسيس الهيئة العامة للمعلومات، واستمرت في التطور حتى أصبحت الحكومة الرقمية الحالية جزءًا من الثورة الصناعية الرابعة، وتعتمد هذه الثورة على التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير منظومة خدمات حكومية متكاملة ومرنة لتحقيق رؤية الإمارات للفترة 2021-2025.

وتم طرح فكرة الحكومة الإلكترونية عام 2001 من قبل سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ودخلت حيّز التنفيذ في 2002، وسعى المشروع إلى تطوير منظومة العمل الحكومي بدبي عبر تقديم خدمات رقمية متكاملة، بغية تحقيق هذا الهدف كان تطبيق الحكومة الإلكترونية يعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

1. العامل الاقتصادي: كان للعامل الاقتصادي دور محوري في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، إذ اعتمدت إمارة دبي على الاستثمارات والعقارات بعيدًا عن الاعتماد الكبير على الموارد الخام، على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، لم تتأثر دبي بشكل كبير واستمرت في تطوير المشروع بفضل سياساتها الاقتصادية المرنة.

2. العامل التقني: تم إدخال الإنترنت في الإمارات عام 1995، مما عزز البنية التحتية التقنية، ولعبت بلدية دبي دورًا كبيرًا في تبني التكنولوجيا مبكرًا واستخدام الحواسيب والبرمجيات المختلفة. تقلصت الفجوة الرقمية سريعًا مع تقبل المواطنين للتقنيات الحديثة.
3. العامل البشري: قلة عدد سكان دبي ساعدت في تسريع تقليص الفجوة الرقمية، إذ استثمرت الإمارة في رأس المال البشري عبر استقدام الكفاءات وتطوير المهارات التقنية، مما ساعد في تنفيذ المشروع بشكل ناجح.

ثانياً: مقومات التحول الرقمي في دولة الامارات

ثمة مقومات اساسية ساهمت في نجاح تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في الامارات العربية المتحدة، وهي:([1])

1. البنية التحتية المتطورة التي تقوم على اساس تقني الكتروني، إذ تتيح امكانية الربط بين الدوائر المحلية والاتحادية كافة وذلك لما توفره (مؤسسات الاتصالات) من طاقات بشرية ذات خبرات تقنية من توفير متطلبات الحكومة الالكترونية، إذ كان لمساحة دبي الضيقة دور كبير في انتشار الوسائل التقنية بشكل سريع الأمر الذي أدّى الى إحداث تغييرات في البنية التحتية ليكون التغيير قائم على اساس تقني، وإن هذا التحول في البنية التحتية لم يتطلب امكانيات مالية وبشرية ضخمة لتطوير البنية التحتية وذلك بحكم مساحة دبي الجغرافية.
2. الخبرات والكفاءة التي استعانت بها حكومة دبي في بداية طرحها للمشروع التي ادت دوراً مهماً وفعالاً في مدينة دبي للإنترنيت، التي استعانت بهذه الخبرات فيما بعد لإنجاز مشروع حكومة دبي الالكترونية، عبر مسيرة امتدت لعدة اعوام.

إن حكومة دبي هي جزء من الاتحادات الستة لدولة الامارات العربية المتحدة، إلاّ ان السياسات العامة للحكومة المركزية كانت تهدف الى تطوير الحكم في الحكومات الاتحادية كافة ؛ لذا اعتمدت على سياسة تطوير الحكومة الالكترونية على امارة واحدة تتوافر فيها العوامل كافة التي تساعد على تطبيقها من اجل معرفة مدى استعداد المواطنين للانتقال من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية، وكذلك ادراك الخطوات التي يجب اتباعها في تطبيق الحكومة الالكترونية، لذا كانت حكومة دبي اول حكومة اتحادية في الامارات العربية تعمل على تنفيذ مشروع حكومة دبي الالكترونية التي اعتمدت ثلاث خطوات متمثلة بالاستراتيجية ودراسة المشروع من جوانبه كافة وتحديد ايجابيات وسلبيات المشروع من حيث تأثيره في المواطنين، فضلاً عن تحديد مدة زمنية معينة لتحقيق المشروع([2])، كما أن حكومة دبي الالكترونية اعتمدت على سياسة معينة تميزها عن غيرها من الحكومات الالكترونية في العالم وهي([3]):

1. الجمع ما بين الوسائل التقليدية والالكترونية، فيما يتعلق بوسائل الاتصال في أثناء تعاملها مع المواطنين وذلك في حالة عدم وجود وعي لدى بعض المواطنين من اجل تفادي الحكومة مسؤولية التقصير في تلبية حاجات مواطنيها، ومن ثم فإن الوسائل التقليدية والالكترونية أحدهما مكمل للآخر، وذلك عن طريق اعطاء عدة خيارات للمواطنين في اثناء تعاملهم مع الحكومة.

([1]) سالم خميس الشعر، حكومة دبي الالكترونية، ورقة مقدمة الى: ورشة العمل الاقليمية حول الحكومة الالكترونية، جامعة قاصد، صنعاء، 1 – 3/12/2003، ص2.

([1]) علي محمد بن عبد العزيز درويش، تطبيقات الحكومة الالكترونية دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العبية للعلوم الأمنية، 2005، ص10.

([1]) صلاح مصطفى قاسم، التحديات الأمنية للحكومة الالكترونية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص105.

1. الاعتماد على نظرية التغذية العكسية (Feed back) في تعاملهم مع المواطنين من اجل تطوير العلاقة فيما بينهم وتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة.
2. سعي حكومة دبي لتطبيق الديمقراطية الالكترونية، وذلك عن طريق ادخال وسائل اتصال مختلفة وتتماشى مع التطور التقني الذي يشهده المجتمع الأمر الذي يُمكِّن المواطنين من ابداء آرائهم وتقديم مقترحاتهم للحكومة بكل سهولة وشفافية من دون أي ضغط أو صعوبات.

كما أن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم كانت لديه رؤية بأن تكون حكومة دبي الالكترونية مركزاً عالمياً للتجارة وملتقى لرجال الأعمال لذا وضع من ضمن اهداف حكومة دبي الالكترونية، جملة من التسهيلات فيما يتعلق بجعل حكومة دبي الالكترونية اول حكومة عالمياً لتكون مركزاً للاستثمارات والتجارة العالمية، ومن ضمن هذه التسهيلات:

1. تحقيق اقتصاد متوازن على مجموعة القطاعات المختلفة التي تجعل من حكومة دبي الالكترونية مركزاً تجارياً عالمياً.
2. العمل على جذب الشركات العالمية للاستثمار في دبي وذلك عن طريق تقديم التسهيلات للشركات والتقليل من الضرائب التي تفرض على الاستثمارات.
3. منافسة المؤسسات الحكومية في دول المنطقة المجاورة.
4. تبادل وانتقال الوثائق والمعلومات الكترونياً بين الدوائر الحكومية والشركات المستثمرة من اجل التقليل من زيارة الدوائر الحكومية والحد من التعقيدات التي تواجه الشركات المستثمرة.
5. توفير معلومات دقيقة وحديثة عن الأمور المتعلقة بالتجارة والاستثمارات كافة.

ونتيجة للسياسات العامة التي اتبعتها حكومة دبي من اجل تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية وأمام النجاح والقبول الذي حققته، انطلقت عدة مشاريع على المستوى اللامركزي مع الاعتماد على رؤية مركزية في التصميم، ومن هذه المشاريع ([1]):

1. انشاء نظام مالي محاسبي للحكومة الاتحادية (حكومة دولة الامارات): نظام يوفر اجراءات مالية ومحاسبية لجميع المعاملات للحكومات وهذا النظام يقوم على اساس تقني تكنولوجي، ويُعَدُّ هذا النظام من الركائز الأساسية التي تدعم مشروع الميزانية.
2. الوفد الالكتروني: هذا المشروع لا يقوم على اساس انشاء المعاملات كافة على اساس الكتروني وإنما على اساس التقليل من الطوابير والازدحامات التي تشهدها الدوائر الحكومية ودوائر الشؤون الاجتماعية، إذ يحول هذا النظام الى امكانية إنهاء جميع المعاملات عن طريق نافذة واحدة.
3. نظام التسوق الالكتروني: هو نظام يعمل على توحيد اجراءات شراء البضائع وجلب الخدمات على مستوى الوزارات جميعها الأمر الذي يؤدي الى توحيد الأسعار وعدم القدرة على التلاعب بالأسعار بعد تحديدها.
4. نظام ادارة الموارد البشرية: نظام يتعلق بكيفية التخطيط وادارة الأمور كافة والأنشطة المتعلقة بالموظفين فيما يتعلق بإجراءات توظيفهم وتطوير كفاءات الموظفين.
5. نظام المواطنة الالكترونية: يتيح لجميع المواطنين امكانية إنهاء جميع معاملات الحكومة عن طريق نافذة جميع مشاريع الفيدرالية.

([1]) مجلة الكمبيوتر والاتصالات الالكترونية، الامارات العربية المتحدة، العدد 22، 2004، ص55.

وسعت حكومة دبي الى جعل شبكة الانترنت تؤدي دوراً كبيراً في مؤسسات الحكومة والدوائر والشركات وحتى الوظائف، من اجل تعزيز دورها وكسب ثقة الجماهير ومن ثم تطبيق الاستراتيجية لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية، ومن القواعد الأساسية التي تبعتها حكومة دبي لتعزيز دور شبكة الانترنت هي:([1])

1. يجب ان تكون شبكات الانترنت آمنة ولا يستطيع اي شخص اختراقها بحيث يستطيع الموظف استعمالها وبكل ثقة.
2. ان تكون سريعة لتقديم المعلومات للمستخدمين من اجل توفير الوقت والجهد بالوقت نفسه، اضافة الى الوصول الى المعلومة بسرعة.
3. يجب الاستمرار بتطوير شبكة الانترنت من اجل توفير المعلومات الاحدث لمستخدميها، ذلك لان التطوير المستمر للشبكة يساهم في الحفاظ على الحكومة الالكترونية واستمراها.
4. يجب ان تكون شبكات الانترنت مناسبة لطبيعة العمل، اي تتلاءم مع قدرات الموظفين وطبيعة عملهم وان لا تؤثر باي شكل من الاشكال في عملهم بل تعمل على تعزيزه وتقويته.

كما لابد من الإشارة الى أن الإستراتيجية التي اتبعتها حكومة دبي لتحقيق مشروع الحكومة الالكترونية قد تضمنت مكونات سبعة تشمل ما يأتي ([2]):

اولاً: الرؤية والرسالة: وتركز على الارتقاء بالحكومة الالكترونية الى مصاف الحكومات الالكترونية في العالم المتقدم، مشيراً الى أن الرؤية والرسالة تتضمن محاور اربعة مهمة وأساسية في توضيح الرؤية

وهي:

1.موارد بشرية مؤهلة ذات كفاءات وخبرات تقنية توفر الدعم اللازم والضروري للحكومة الالكترونية.

2.خدمات حكومية عالمية متعددة القنوات قائمة على رغبات المتعاملين.

3. إطار حوكمة ذكية لبلوغ الحكم الرشيد، وهو انشاء ووضع سياسة متكاملة في إطار الحوكمة، تعمل على التوافق بين التطور التقني والجهات الحكومية، لذا فإن تحقيق الحوكمة لبلوغ الحكم الرشيد يتطلب توفير خدمات موحدة في إطار عمل متناسق وشامل يسهل عملية تطوير سياسات تقنية المعلومات للجهات الحكومية الأمر الذي يؤدي الى خلق عمل جماعي موحد بين المؤسسات كافة يقوم على اساس تقني.

4. بنية تحتية متقدمة ذات مستوى عالٍ من التطور التقني، إذ أن أهم عوائق تطبيق الحكومة الالكترونية هو عدم توفر بنية تحتية متينة وآمنة.

ثانياً: الاهداف الإستراتيجية.

ثالثاً: الابعاد الاستراتيجية وتشمل مدى جاهزية البيئة الاجتماعية للتحول الى حكومة الكترونية.

رابعاً: مؤشرات الأداء لمدى النجاح في تحقيق وتطبيق الاستراتيجية التي وضعت من اجل تحقيق مشروع الحكومة الالكترونية.

خامساً: الجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجية.

سادساً: الميزانية التي يتطلبها المشروع، إذ لابد من تحديد التكلفة الكلية والتفصيلية لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية على وفق الاستراتيجية المرسومة.

سابعاً: تحديد المقترحات التي يجب تنفيذها لتحقيق مشروع الحكومة الالكترونية.

([1]) ديفيد فيليس, العلاقات العامة عبر الانترنت، ترجمة : خالد العامري، دار الفاروق للنشر والطباعة، القاهره،2003, ص92

([2])هيئة تنظيم الاتصالات، استراتيجية الحكومة الالكترونية الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة 2012 – 2014، الحكومة الالكترونية الاتحادية، الامارات، 2013، ص40 – 44.

والغرض من هذه المكونات السبعة للاستراتيجية هو تقديم خدمات حكومية ذات جودة عالية في بيئة سياسية واقتصادية متكاملة تتضمن بنية تحتية مناسبة ونظم وتشريعات قانونية مناسبة تتلاءم مع متطلبات الحكومة الالكترونية، إضافة الى اعادة النظر في طريقة سير المعاملات الحكومية، وتوفير قدرات وطاقات بشرية مؤهلة تمكنهم من تطوير مشروع الحكومة الالكترونية في المستقبل ([1]).

وأمام هذه السياسات والاستراتيجية التي اتبعتها دولة الامارات العربية المتحدة بشكل عام وحكومة دبي بشكل خاص فقد حققت حكومة دبي نجاحاً كبيراً في مجال الحكومة الالكترونية لتصنف عالمياً من ضمن احدى عشرة دولة استطاعت تحقيق الحكومة الالكترونية وبلوغ الحكم الرشيد، ومن أهم الخدمات التي قدمتها للمواطنين:

1. خدمة التراسل M-Dubai.
2. خدمة الوظيفة الالكترونية E-Job.
3. خدمة المواطن الالكترونية E-Citizen.
4. خمة الدفع الالكترونية E-Pay.
5. البوابة الالكترونية في مطار دبي.

لكن النجاح الذي حققته حكومة دبي في بلوغ الحكم الرشيد واجهَ عدة تحديات، إذ لم تتمكن من تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية في ليلةٍ وضُحاها، إذ كانت هنالك معوقات كان على حكومة دبي مواجهتها، وأهم هذه التحديات هي:

1. اتاحة الوصول الى الشبكات العالمية، مما جعل على عاتق الحكومة مسؤولية توفير خدمات الانترنيت الى شرائح المجتمع كافة للانتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع معلوماتي، من اجل ان تسهل لهم مهمة الوصول للخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة، لذا كانت سياسة محمد بن راشد فتح اكشاك للإنترنيت في ارجاء الحكومة كافة.
2. رفع مستوى الوعي والادراك بأهمية الحكومة الالكترونية وضروريتها لدى المواطن خصوصاً بعد التطور التقني الذي شهده العالم.
3. افتقار بعض المستخدمين للمهارات التقنية اللازمة والضرورية للتعامل مع تطبيقات الحكومة الالكترونية.
4. الصراعات الداخلية التي تحدث في المؤسسات بين الاقسام الادارية المختلفة على المركز والنفوذ والسيطرة داخل الحكومة، وذلك نتيجة لخشية بعض الموظفين من أن التحول الى حكومة الكترونية سوف يؤدي الى تقليص عدد الموظفين داخل المؤسسات.
5. تدريب الموظفين على تقنية المعلومات وتطبيقات الانترنيت المختلفة من اجل التخلص من النظم الادارية القديمة.

ولقد اسفرت الجهود التي قامت بها حكومة دبي في مواجهة المعوقات والتحديات الى ظهور مشروع حكومة دبي الالكترونية والذي أدّى ظهوره الى:

1. دمج الاجراءات كافة والخدمات الخاصة بالمؤسسات الحكومية والعمل على وفق بيئة الكترونية شاملة لجوانب الحياة المختلفة.
2. استخدام الوسائل التقنية والتكنولوجية للحكومة الالكترونية من اجل مواكبة التطورات والتغيرات التي يشهدها المجتمع التي تعد من الأهداف المرجوة لبلوغ مشروع الحكومة الالكترونية.
3. استخدام الوسائل التقنية من اجل اعادة بناء الانظمة الادارية في الحكومة.

([1]) ابراهيم بن صالح الفريح، انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات في الدول العربية وأثرها على مشروعات الحكومة الالكترونية، ندوة الحكومة الالكترونية: الواقع والتحدي، مسقط ، 1 – 12/أيار، 2003م، ص302.

1. تطوير أداء الادارات التكنولوجية في القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
2. تسهيل التفاعل لتبادل المعلومات والمعاملات بين المؤسسات الحكومية.

وإن طبيعة مدينة دبي كمركز تجاري عالمي جعلها مدينة اقتصادية بالدرجة الأولى وملتقى رجال الأعمال والاستثمارات بالدرجة الثانية، وذلك لأنها أحد أهم اقطاب العالم في مجال التجارة والاعمال، لذا فقد حرصت حكومة دبي على أن تكون الحكومة الالكترونية وسيلة مهمة في جذب الاستثمارات وتحقيق مكانة سياسية واقتصادية في النظام الدولي على نطاق حكومة دبي الالكترونية بشكل خاص والامارات العربية المتحدة بشكل عام، إذ عن طريق السياسات العامة التي تبعتها حكومة دبي في مجال الانتقال من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية جعلها تنافس الدول المتقدمة.

ثالثاً: مشاريع التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة

ان الامارات العربية المتحدة قد حققت الصدارة وذلك عن طريق ما حققته استراتيجية حكومة دبي الالكترونية نجاح في تحقيق العديد من المشاريع التي تتعلق بالتفاعل فيما بين الحكومة والمواطن ومن اهم مشاريع حكومة دبي الالكترونية الآتي([1]):

1. مشروع تطوير سياسات استمرارية الاعمال الحكومية وتعزيز الحوكمة.

يهدف هذه المشروع الى تطوير وتنفيذ خطة الاستمرارية لعمل الحكومة حتى في حالة انقطاع التيار الكهربائي او ضعف شبكات الانترنت او في حالة الكوارث المفاجئة مما يجعلنا ندرك ان حكومة دبي الالكترونية هي حكومة تقليدية في الوقت نفسه لكن فقط في مرحلة الازمات وذلك من اجل استمرار عمل الخدمات للمواطنين لذا فان هذه المشاريع بمثابة اداة سياسية لضمان فعالية الاداء للحكومة كما تعمل على رفع جاهزية الجهات الحكومية وذلك عبر تطوير هيكل مؤسسي معياري يمكن لكل جهة من تطبيقها بالشكل الذي يلائمها([2]). 2.مشروع تطوير التعليم في حكومة دبي الالكترونية:

إنّ عملية اصلاح التعليم امر معقد ويتطلب جهداً كبيراً في اي مكان من العالم لذا سعت حكومة دبي الالكترونية الى تغيير مسار التعليم واصلاحه فيها وذلك لأنه يشكل استثماراً مهماً لمستقبل الافراد والمجتمع في ظل الحكومة الالكترونية لذا قامت بإدارة وبناء القدرات الوطنية واستدامة النظام التعليمي بالشكل الذي ينسجم مع التطورات التقنية والتكنولوجية اذ قامت حكومة دبي بتجهيز المدارس بالأجهزة الذكية التي يتم توزيعها للطلبة بدل الكتب الورقية وهي بذلك جعلت التعليم بالمدارس الالكتروني.([3])

وإنَ هدف حكومة دبي الالكترونية هو اصلاح التعليم وادخال الوسائل التقنية في المناهج الدراسية من أجل تحقيق المرونة والابتكار والاقدام على الابداع اضافة الى الحفاظ على الهوية الوطنية والقيم الثقافية وذلك لان محمد بن راشد ال مكتوم وجد في التطور التقني غزواً ثقافياً، لذا سعى الى التغيير في مناهج التعليم والتشديد فيها على المناهج الوطنية التي تذهب الى اكثر من تزويد الطالب بالمعرفة وتبين للأجيال اهمية المواطنة وضرورة استخدام الوسائل التقنية بالشكل الذي يخدم الوطن وان الاستراتيجية التي اتبعتها حكومة دبي الالكترونية في التعليم تقوم على اساس تعزيز المعرفة التي تعني القوة التي تتمثل بالقوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ثمة تتمكن من تحقيق وخلق مجتمع قوي متماسك اذ ان الامارات العربية

([1]) استعراض مكونات استراتيجية الحكومة الالكترونية الاتحادية هيئة تنظيم الاتصالات دبي، استراتيجية الحكومة الالكترونية الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة 2012-2014، 201,4، ص59

([2]) المصدر نفسه، ص60.

([3]) UAE vision..united in ambition and.. determination ،September 1/2010. P32

المتحدة بشكل عام وحكومة دبي الالكترونية بشكل خاص مؤمنة برؤية مفادها ان وجود شعب متعلم مدرك للأمور كافة يشكل دعماً اقتصادياً مهماً للدولة([1]).

3. مشروع التسهيلات الحكومية:

تسعى حكومة دبي الالكترونية للاستثمار والتطوير؛ وذلك من اجل جذب المستثمرين الى دولة الامارات العربية المتحدة ومن ثم رفع مستوى الاستثمارات فيها بشكل عام وحكومة دبي بشكل خاص وذلك عن طريق قيام حكومة دبي الالكترونية بدور الحاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في تقنيات المعلومات والاتصالات التكنولوجية، اضافة الى ان الشيخ عبدالله بن زايد ال نهيان وزير الاعلام والثقافة قد اصدر عام 2002 قراراً بإلغاء الرسوم والضرائب كافة المفروضة على البرمجيات الحاسوبية وكانت هذه عبارة عن خطوة تهدف الى المساعدة في انتشار البرمجيات الحاسوبية ؛وذلك من اجل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في قطاعات التقنية والمعلوماتية، الامر الذي يعزز من البنية التحتية للحكومة الالكترونية في دبي وان الاستراتيجية التي اتبعتها حكومة دبي الالكترونية في التعليم تقوم على اساس تعزيز المعرفة([2]).

4.مشروع الصحة الالكترونية:

اما التطورات التقنية والتكنولوجية التي شهدتها حكومة دبي الالكترونية، فقد سعت الى تطوير الجانب الصحي وذلك عن طريق ادخال المعدات الطبية الحديثة التي اصبحت اليوم تستخدم بشكل موسع، اضافة الى المعدات الطبية الحديثة باتت لها اهمية كبيرة ومتزايدة الاستخدام من قبل المواطنين وعليه سعت حكومة دبي الالكترونية الى ربط مراكز الصحة والمستشفيات كافة بشبكة انترنت خاصة فقط بالجانب الصحي وذلك لما لهامن اهمية اذ اغلب الآلات والمعدات الطبية معقدة تحتاج دقة ومعلومات كافية في استخدامها بشكل صحيح اضافة الى رغبة حكومة دبي الالكترونية بتطوير الجانب الطبي في دبي ؛ لذلك عملت على وضع شبكة انترنت عنكبوتية تجمع المستشفيات ومراكز الصحة كافة في شبكة انترنت خاصة في الجانب الصحي فقط ويعود السبب الى الخشية من الاصابة بفايروس قد يؤدي الى تعطيلها نتيجة لارتباطها بأكثر من دائرة([3]).

5.السلع الإبداعية:

تصدرت دولة الإمارات طليعة الدول العربية من حيث صادرات السلع الإبداعية بحسب مؤشر الابتكار العالمي 2021 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حيث استحوذت تلك الصادرات على 7.2% من إجمالي التجارة لديها، وهي نسب كبيرة إذا ما قورنت بالنسب المحققة من قبل الدول العربية الأخرى، تلك النسبة وضعت الإمارات عالميا في الترتيب الـ6 من بين 132 دولة([4]).

1.التجارة الإلكترونية (E-commerce):

ازداد حجم التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات بشكل ملحوظ بداية من سنة 2019 وهذا راجع أساسا إلى تداعيات جائحة كورونا من جهة زيادة سعة الشبكة المحلية، بالإضافة إلى توفير خدمات الإنترنت المحمول بصفة مجانية واستحواذ غالبية

([1]) EST.george,positioning higher education for the knowledge basedeconomy, higher education, 2006,p.610

([2]) Ibid.

([3]) قرين ربيع، نموذج التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد (1)، 2022، ص316.

([4]) المصدر نفسه، ص316-317.

المتحدة بشكل عام وحكومة دبي الالكترونية بشكل خاص مؤمنة برؤية مفادها ان وجود شعب متعلم مدرك للأمور كافة يشكل دعماً اقتصادياً مهماً للدولة([1]).

3. مشروع التسهيلات الحكومية:

تسعى حكومة دبي الالكترونية للاستثمار والتطوير؛ وذلك من اجل جذب المستثمرين الى دولة الامارات العربية المتحدة ومن ثم رفع مستوى الاستثمارات فيها بشكل عام وحكومة دبي بشكل خاص وذلك عن طريق قيام حكومة دبي الالكترونية بدور الحاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في تقنيات المعلومات والاتصالات التكنولوجية، اضافة الى ان الشيخ عبدالله بن زايد ال نهيان وزير الاعلام والثقافة قد اصدر عام 2002 قراراً بإلغاء الرسوم والضرائب كافة المفروضة على البرمجيات الحاسوبية وكانت هذه عبارة عن خطوة تهدف الى المساعدة في انتشار البرمجيات الحاسوبية ؛وذلك من اجل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في قطاعات التقنية والمعلوماتية، الامر الذي يعزز من البنية التحتية للحكومة الالكترونية في دبي وان الاستراتيجية التي اتبعتها حكومة دبي الالكترونية في التعليم تقوم على اساس تعزيز المعرفة([2]).

4.مشروع الصحة الالكترونية:

اما التطورات التقنية والتكنولوجية التي شهدتها حكومة دبي الالكترونية، فقد سعت الى تطوير الجانب الصحي وذلك عن طريق ادخال المعدات الطبية الحديثة التي اصبحت اليوم تستخدم بشكل موسع، اضافة الى المعدات الطبية الحديثة باتت لها اهمية كبيرة ومتزايدة الاستخدام من قبل المواطنين وعليه سعت حكومة دبي الالكترونية الى ربط مراكز الصحة والمستشفيات كافة بشبكة انترنت خاصة فقط بالجانب الصحي وذلك لما لهامن اهمية اذ اغلب الآلات والمعدات الطبية معقدة تحتاج دقة ومعلومات كافية في استخدامها بشكل صحيح اضافة الى رغبة حكومة دبي الالكترونية بتطوير الجانب الطبي في دبي ؛ لذلك عملت على وضع شبكة انترنت عنكبوتية تجمع المستشفيات ومراكز الصحة كافة في شبكة انترنت خاصة في الجانب الصحي فقط ويعود السبب الى الخشية من الاصابة بفايروس قد يؤدي الى تعطيلها نتيجة لارتباطها بأكثر من دائرة([3]).

5.السلع الإبداعية:

تصدرت دولة الإمارات طليعة الدول العربية من حيث صادرات السلع الإبداعية بحسب مؤشر الابتكار العالمي 2021 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حيث استحوذت تلك الصادرات على 7.2% من إجمالي التجارة لديها، وهي نسب كبيرة إذا ما قورنت بالنسب المحققة من قبل الدول العربية الأخرى، تلك النسبة وضعت الإمارات عالميا في الترتيب الـ6 من بين 132 دولة([4]).

1.التجارة الإلكترونية (E-commerce):

ازداد حجم التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات بشكل ملحوظ بداية من سنة 2019 وهذا راجع أساسا إلى تداعيات جائحة كورونا من جهة زيادة سعة الشبكة المحلية، بالإضافة إلى توفير خدمات الإنترنت المحمول بصفة مجانية واستحواذ غالبية

([1]) EST.george,positioning higher education for the knowledge basedeconomy, higher education, 2006,p.610

([2]) Ibid.

([3]) قرين ربيع، نموذج التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد (1)، 2022، ص316.

([4]) المصدر نفسه، ص316-317.

الأفراد على هواتف ذكية، فقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية في سنة ٢٠١٥ ٥,١ مليار دولار ليقفز إلى ١٩,٨ مليار دولار نهاية سنة ٢٠٢٠ [15]، كما هو موضح في الجدول الآتي:

حجم التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة (بمليار الدولارات)

السنة	حجم التجارة الالكترونية	نسبة النمو السنوي (%)
٢٠١٥	٥,١	-
٢٠١٦	٧,٥	٠,٤٧
٢٠١٧	٩,٧	٠,٢٩٣
٢٠١٨	١٢,٣	٠,٢٦٨
٢٠١٩	١٦	٠,٣٠١
٢٠٢٠	١٩,٨	٠,٢٣٨

المصدر: محسن خضير عباس ومصطفى راشد علي، تحليل اثر التجارة الالكترونية على التنمية في بيئة البلدان العربية، مجلة دنانير، العدد (٢٢)، الجامعة العراقية، ٢٠٢١، ص٧١.

٧. **نسبة مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات (ICT) في الناتج الإجمالي:**

بلغت نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢٠ في الناتج المحلي الإجمالي ٢,٢٪، وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع السنوات السابقة في سنة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ والذي بلغ ١,٧٪ [16]، حسب ما يوضحه الشكل الآتي:

نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الناتج الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

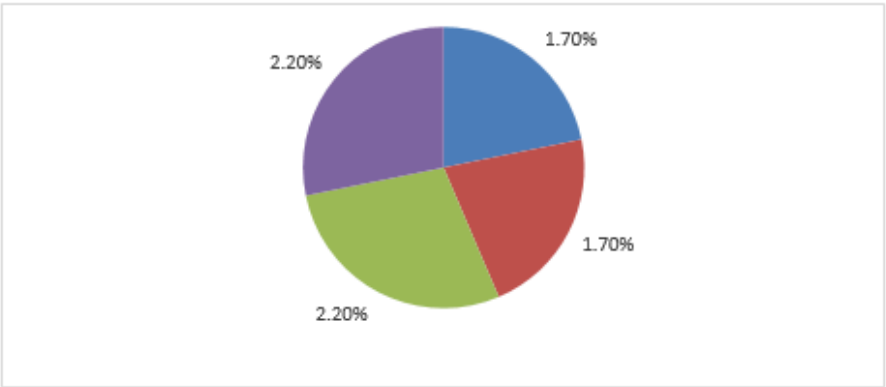

Source: (Ministry of economy, URL: https://www.moec.gov.ae.

(15) Merhej Karim: (2021). Digital Transformations in the Middle East and North Africa: A review of Egypt, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates. Issam fares institute for public policy and international affairs. at: https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/working_papers/.

(16) Ministry of economy. (s.d.). INVESTING IN THE ICT SECTOR IN THE UAEat : https://www.moec.gov.ae/documents/1/0/+21+ICT .

1.حجم الاستثمار في قطاع المعلومات والاتصالات (ICT) :

بلغ الإنفاق الإجمالي على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات حوالي 4,9 تريليون دولار أمريكي في عام 2020، ومن المتوقع أن ينمو إلى 5,8 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2023، وما يدعم هذا التوجه إطلاق خدمة 56 التجارية في مارس 2022 كما بلغ أيضا حجم سوق الاتصالات الإجمالي بـ 1,657,7 مليار دولار أمريكي في عام 2020، ومن المتوقع أن ينمو حجم هذا السوق بنسبة 5.4 من 2021 إلى 2028([1]).

2.التمكين الرقمي

تشير التوقعات إلى أن حجم الإنفاق الحكومي على مبادرات وبرامج التعلم الذكي سيصل في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حوالي 272 مليون دولار أمريكي سنة 2025، كما أن حجم الاستثمارات الإماراتية خلال هذه السنوات يتناسب مع أهدافها الرامية إلى تخصيص مبلغ 2.72 مليار دولار أمريكي لتعزيز التعليم وإحداث نقلة نوعية في البنى التحتية لتقنية المعلومات في المدارس، وقد نجح محمد بن راشد في التعليم الذكي الذي أطلقته دولة الإمارات العربية المتحدة في تشجيع المدارس العامة والخاصة على اعتماد الأجهزة الرقمية بالكامل داخل الغرف الصفية([2])، كما تعتمد المدارس الإماراتية اليوم على أجهزة سامسونج اللوحية وعلى اللوح الذكي المزود بأدوات " أي تي ووركس" التعليمية، وتصبو دولة الإمارات العربية إلى تأسيس 122 مختبرا للابتكار في المدارس بهدف تمكين البرامج المرتبطة بالتقنيات وتنمية المهارات التقنية للطلاب، حيث تم إطلاق مبادرة مؤسسة دبي للمستقبل "مليون مبرمج عربي.([3]) وتتصدر الإمارات ترتيب الدول العربية بالمرتبة (34) من حيث استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة في المدارس.

3.السياحة الذكية:

تعتمد السياحة الذكية على تقنية المعلومات والاتصالات لتشجيع السياحة عن طريق([4]):

أ.الوسائل الرقمية المتطورة للإرشاد السياحي: أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع هيئات السياحة والثقافة في دبي وأبو ظبي وسائل رقمية للإرشاد السياحي، وتعتمد خدمات دبي للثقافة المقدمة عبر الهواتف الذكية على مجموعة متكاملة من المعلومات والخدمات السياحية مثل إرشادات السائح والخرائط التفاعلية والرحلات اليومية وتطبيقات الإقامة في الفنادق وحجز بطاقات السفر وسيارات التاكسي، كما يعد نظام هيئة الطرق والمواصلات "ناهام" بمثابة دليل سياحي يقدم المعلومات عن أجمل الممرات والطرق في دولة الإمارات.

ب. بطاقات السفر الموحدة: تتيح مبادرة المحفظة الذكية ومبادرة "البوابة الواحدة" لزوار دولة الإمارات العربية المتحدة التنقل بكل سهولة بين دائرة الهجرة وصالات الوصول وغيرها من نقاط الخدمة في مطار دبي، وذلك بالاعتماد على تقنيات التعرف التلقائي على الوجوه والسمات الحيوية، وستقدم البوابات الذكية المتكاملة نظاماً مع البوابات الإلكترونية المتوافرة حاليا التحكم بالحدود عن بعد وحمايتها، كما ستعتمد نقاط التفتيش في دائرة الهجرة على تقنيات التحقق من السمات الحيوية للمسافرين أثناء عبور البوابات الجديدة.

([1]) GSMA intelligence, The mobile economy middle east & north Africa, 2022, available at: https://www.gsma.com/mobileeconomy/wpcontent/uploads//GSM .

([2]) سفيان قعلول وطلحة الوليد، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص30.

([3]) سفيان قعلول وطلحة الوليد، مصدر سبق ذكره، ص30.

([4]) سامر بابكر، اقتصاد المعرفة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص22.

ج.برامج المكافآت والولاء الذكية: تعتمد منصة الوصول العالمي للولاء والمكافأت نقاط دبي على تقنية بلوك تشين" لتتيح للسياح فرصة جمع النقاط والحصول على مكافات عند زيارة المدن أو مواقع الجذب السياحي وتعزز بذلك من النشاط السياحي في البلاد، ويعتبر هذا النظام الأرقى من نوعه في العالم فهو يحقق رؤية دبي للتحول إلى المدينة الأكثر سعادة في العالم.

د. منصات الفعاليات: تصمم المنصات الرقمية لتعرف السياح على أهم الفعاليات التي تستضيفها البلاد مثل الحفلات الموسيقية والمسابقات الرياضية كما تتضمن تغطية إعلامية رقمية وإصدار التذاكر الإلكترونية وتحليل بيانات الفعالية وتقديم الخدمات للزوار، مثل الدليل السياحي الافتراضي.

1.التنقل الذكي:

تتمثل في وسائل النقل الذكية في المشروعين البارزين عالميا "هايبرلوب أبو ظبي - دبي" والتاكسي الطائر دون سائق في دبي، إضافة إلى مشاريع السيارات والدراجات الكهربائية في دبي، ومن أبرز الأمثلة على استراتيجية النقل الذكي استراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة 2030، واستراتيجية إدارة حركة التنقل لإمارة أبو ظبي 2030، كما تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التخلص نهائيا من حالات الوفاة الناجمة عن حوادث المرور، إذ تهدف خطة شرطة دبي على سبيل المثال إلى تخفيض عدد وفيات حوادث المرور إلى الصفر، في حين تسعى استراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة إلى تخفيض عدد وفيات حوادث المرور بنسبة 12%، التي تكلف الدولة 545 مليون دولار أمريكي سنويا، وتتضمن المبادرات الأخرى خطة سيارات الشرطة الصغيرة من دون سائق في دبي والمزودة بالروبوتات وبرامج التعرف على السمات الحيوية، ويمكنها التجول في مختلف أرجاء دبي لكشف وملاحقة الأنشطة غير الاعتيادية والأفراد المشتبه بهم والمجرمين المعروفين لديها، وترتبط هذه السيارات بطائرات من دون طيار يتم التحكم بها عن بعد بواسطة طاقم الشرطة عن طريق رابط متصل بغرفة التحكم.

2.الحكومة الذكية:

تمكنت حكومة دبي من إطلاق منصات رقمية عديدة أهمها منصة "دبي الآن التي تتيح للمواطنين فرصة الحصول على خمسين خدمة حكومية، مثل دفع رسوم المخالفات المرورية وفواتير المرافق الخدمية وتعبئة الرصيد والتبرع إلى المؤسسات الخيرية وإمكانية تتبع بطاقة الفيزا كما يسعى مركز دبي للخدمات الذكية الإلكترونية إلى تلبية احتياجات العملاء من خدمات الكترونية بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تقدمها شركة "آي بي إم واتسون" والروبوت القادر على توفير أكثر من 100 خدمة خلال زيارة واحدة فقط، بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل تجديد بطاقة الهوية وشهادات الزواج والميلاد([1]) ، بالإضافة إلى منصات رقمية أخرى " نبض دبي"، منصة التحويل الفوري بوابة التجارة الالكترونية، واللوحة الإلكترونية للاستثمار الأجنبي المباشر والخارطة التجارية واللوحة الإلكترونية للعلاقات التجارية،([2]) ونجد أن إسهام الاقتصاد الرقمي في دولة الإمارات يبلغ نسبة 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويستخدم 40% من سكان دولة الإمارات خدمات الحكومة الرقمية أكثر من مرة أسبوعيا.([3])

3.المدن الذكية:

([1]) سفيان قعلول وطلحة الوليد، مصدر سبق ذكره، ص33.

([2]) المصدر نفسه، ص34.

([3]) علي محمد الخوري، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020: كوفيد – 19 وضرورة التحول الى الاقتصاد الرقمي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، على الرابط: https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf

تتصدر دبي وأبو ظبي دول الوطن العربي في القائمة العالمية للمدن، ففي سنة 2021 بلغ عدد المنازل الذكية في دولة الإمارات 190 ألف منزل ذكي،([1])حيث تحتل أبوظبي ودبي المركز الأول والثاني كأذكى مدينتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2021، وحلت مدينة أبوظبي في المركز 28 عالميا، فيما جاءت دبي بعدها مباشرة في المركز 29 ، كما تبذل إمارة دبي جهودا للتحول إلى المدينة الأكثر ذكاء في العالم عن طريق توفير شبكات الاتصالات التي تربط بين جميع الموارد والبنى التحتية فيها، أضف إلى ذلك اعتماد هيئة كهرباء ومياه دبي حلولاً خدمية ذكية، فهي تركز على تحديث البنى التحتية وتسعى إلى توفير الشبكات الذكية التي تضم أحدث المصادر الموفرة لاستهلاك الطاقة ومحطة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وتخصص استثمارات لطرح 250000 عداد ذكي بحلول العام 2021، كما تهدف الإمارة إلى تسهيل حياة المواطنين وذلك من أيضا خلال تحويل 90% من الخدمات اليومية إلى خدمات رقمية .([2])

1. الصحة الإلكترونية:

بلغ مؤشر الصحة والبيئة حسب مؤشر المعرفة العالمي لدولة الإمارات قيمة 65.2 وهو أكبر من المتوسط العالمي والذي بلغ 62.8 وهذا دليل على كفاءة النظام الصحي الإماراتي والذي عرف مبادرات عديدة من بينها إطلاق تطبيق "الحصن الرقمي" الذي يتم توظيفه جنبا إلى جنب مع التطبيقات الرقمية الأخرى التي توفرها الدولة قبل ظهور الفيروس مثل تطبيق "صحة"، ويعتمد تطبيق الحصن الرقمي على خاصية الإشارات قصيرة المدى الخاصة بتقنية البلوتوث في تتبع المصابين بالفيروس والمخالطين لهم ليبين ما إذا كان الشخص على مقربة من أشخاص قاموا بالتعامل مع أشخاص آخرين ثبتت إصابتهم بفيروس كوفيد - 19، ولديهم التطبيق ذاته على هواتفهم المحمولة، حيث تتبادل الهواتف البيانات الوصفية التي يتم تخزينها بعد ذلك على تطبيق "الحصن" بصيغة مشفرة موجودة فقط على هواتف المستخدمين([3])

ملاحظات ختامية وتوصيات الى العراق

يتضح أن نجاح تجربة الامارات لم تكن وليد اللحظة بل نتاج رؤية استراتيجية شاملة انطلقت منذ عقود مستندةً إلى استثمار واعٍ في البنية التحتية الرقمية، وتنمية الكفاءات البشرية، والتوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة، فالحكومة الإماراتية تبنت نهجاً شاملاً يعزز التكامل بين التكنولوجيا والخدمات الحكومية، مما ساهم في تحسين حياة المواطنين والمقيمين بشكل ملموس، وأثبتت الإمارات قدرتها على أن تكون نموذجًا يحتذى به في المنطقة والعالم.

هذه التجربة التي تجمع بين الرؤية بعيدة المدى والتنفيذ العملي المدروس، تقدم دروسًا عميقة في إدارة التحول الرقمي، خاصة في البيئات ذات التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت القيادة الحكيمة والاستثمارات الاستراتيجية في بناء بيئة رقمية مستدامة تلبي متطلبات الحاضر وتستعد لتحديات المستقبل.

وبالنظر إلى النجاحات التي حققتها الإمارات، يمكن للدول الأخرى بما في ذلك العراق، الاستفادة من هذه التجربة في صياغة رؤى واضحة للتحول الرقمي، مع مراعاة السياقات المحلية وتوفير الموارد اللازمة لتحويل الخطط إلى واقع ملموس، وإن التركيز على الاقتصاد الرقمي والتعليم الذكي والحكومة الإلكترونية يمكن أن يشكل أساس قوي لأي تجربة تحول رقمي ناجحة، وفيما يلي أبرز تلك الدروس:

([1]) الامارات ضمن قائمة أفضل دول العالم في التحول الرقمي، العين الإخبارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://al-ain.com/article/uae-leaps-digital-transformation-2021

([2]) البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط: https://u.ae/ar--ae/about the-uae/digital-uae/smart-sustainable-cities

([3]) سفيان فعلول وطلحة الوليد، مصدر سبق ذكره، ص40.

1.وضع استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي: تجربة الإمارات أكدت أهمية وجود استراتيجية متكاملة للتحول الرقمي تشمل رؤى طويلة الأمد مثل رؤية 2021-2025، يمكن للعراق وضع استراتيجية مماثلة تتضمن أهدافًا واضحة، مثل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، وربط القطاعات المختلفة بشكل متكامل.

2.تطوير البنية التحتية الرقمية: تعد البنية التحتية التقنية القوية العمود الفقري للتحول الرقمي، كما ظهر في الإمارات عبر إدخال الألياف البصرية وشبكات الجيل الخامس (5G). يحتاج العراق إلى استثمارات مماثلة لتحسين شبكاته الرقمية وضمان وصول الإنترنت عالي السرعة إلى مختلف المناطق.

3.تعزيز الكفاءات البشرية والتدريب التقني: ركزت الإمارات على تطوير الكفاءات البشرية من خلال برامج مثل "مليون مبرمج عربي"، ويمكن للعراق إطلاق مبادرات تدريبية لتأهيل الشباب في مجالات البرمجة والتكنولوجيا، مما يعزز فرص العمل ويطور الاقتصاد الرقمي.

4.تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: استفادت الإمارات من شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز التحول الرقمي، خاصة في مشاريع المدن الذكية والحكومة الإلكترونية، ويمكن للعراق أن يشجع الاستثمار الخاص في التكنولوجيا لتطوير مشروعات رقمية مبتكرة.

5.تحسين الخدمات الحكومية عبر منصات إلكترونية: أطلقت الإمارات منصات رقمية مثل "دبي الآن" التي توفر أكثر من 50 خدمة حكومية، يمكن للعراق تطوير منصة مركزية مماثلة تسهل على المواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية بطريقة مريحة وفعالة.

6.التوجه نحو المدن الذكية: سعت الإمارات إلى تحويل مدنها إلى مدن ذكية بالكامل، ويمكن للعراق تبني هذا النموذج لتحسين نوعية الحياة في مدنه الكبرى، مثل بغداد والبصرة، عبر تعزيز الخدمات الرقمية والبنية التحتية الذكية.

7.دعم التجارة الإلكترونية: ساهمت الإمارات في تنمية قطاع التجارة الإلكترونية، الذي شهد نموًا هائلًا في السنوات الأخيرة، ويمكن للعراق تعزيز هذا القطاع من خلال تحسين القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وضمان بيئة آمنة للدفع الرقمي.

8.تعزيز الأمن السيبراني: مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وضعت الإمارات إطارًا لحماية البيانات الحكومية والخاصة، يمكن للعراق الاستفادة من هذه التجربة لوضع سياسات صارمة تحمي البنية الرقمية من التهديدات.

9.دعم التعليم الذكي: استثمرت الإمارات بشكل كبير في التعليم الذكي، مما ساعد في تطوير مهارات الأجيال الصاعدة، ويمكن للعراق توظيف التكنولوجيا لتحديث قطاع التعليم وجعل المدارس أكثر ارتباطًا بالوسائل التقنية الحديثة.

10.تنويع الاقتصاد عبر الاقتصاد الرقمي: يعتمد التحول الرقمي في الإمارات على دعم الاقتصاد الرقمي الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن للعراق تنويع اقتصاده بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسهيل إطلاق الشركات الناشئة الرقمية.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة